يوسف الزلزلة يرد على استفسارات النواب

جانب من الحضور الحكومي

سجالات ونقاشات سادت جلسة الأمس

ـــرباء والمياه وإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات

■ الهاشم: وضعنا حلاً جذرياً لأزمة القروض ويقيننا أنه لا توجد عدالة مطلقة

يعقوب الصانع معترضاً على «الأسرة»

■ الصانع: سمو الأمير اتخذ مراسيم تنظم نبض الشارع خصوصاً «الصوت الواحد» الذي فتت الطائفية والقبلية

■ خرجنا عن أصل القانون .. والتعديلات على المتعثرين أولى بالعناية والاهتمام

.. وسعد الخنفور مؤيداً القانون

■ الخنفور: القضية أخذت مدة طويلة من الزمن نتيجة تغافل وزير المالية وتطنيش الحكومة

■ الزلزلة: الحكومة رفضت إدخال من شملهم صندوق المعسرين والقانون سيكون حلاً جذرياً للقضية

■ وزير العدل: الحكومة مستعدة للنظر بأي تعديل يصب في مصلحة العملية الانتخابية حاضراً ومستقبلاً

الصعبة كما تعاملتهم مع هذا القانون تضعون مركز قانوني.

مشاري الحسيني: لا يوجد هناك خلاف على حل هذه المشكلة وخرجت فتاوى تحرم القانون وعلى اصحاب هذه الفتاوى ومن يؤيدها ان يقدموا قانون للبنوك لايقاف الربا والحكومة لن تدفع فلسا واحدا بل ستدفع اصل الدين والفتاوى لا تخرج إلا على المواطن البسيط وهناك شريحة كبيرة ستستفيد من هذا القانون.

علي العمير: علينا الا ندخل بالنوايا والله سبحانه هو الأعلم فيها ولا نريد الدخول فيها وعلى الجميع احترام الرأي الاخر.

مشاري الحسيني: انا تحدثت عن نقطة النظام ان ليس هناك مساس او اسم.

عبدالله المعيوف: لابد ان يكون نقاشنا موضوعيا والمواطنون نحن مسؤولون عنهم والجميع يقول رأيه بكل صراحة ودين الدولة الاسلام وجميعنا نتعامل مع هذا القانون دون التعرض على اي وجهة نظر ان هذا القانون شمل فئة معينة وقع عليها ظلم وهناك مجموعة دخلت صندوق المعسرين ومجموعة لم يشملها والمطلوب ان يشمل القانون الجميع.

سعد الخنفور: القضية تهم جميع المواطنين واخذت مدة طويلة من الزمن نتيجة تلاعب وتغافل من وزير المالية والحكومة التي طنشت البنوك وبعد ان انكشفت العملية قاموا بتطبيق القانون واللائحة ونشكر الاخوة في اللجنة المالية على هذه الاجتماعات الـ33 لمناقشة الموضوع وهذه القضية يعاني منها شريحة كبيرة واتمنى من الاخوة الاعضاء حل المشكلة التي تعاني شريحة كبيرة من المواطنين وعلينا ان نحترم وجهات النظر المختلفة.

مبارك النجادة: هذا القانون جاء لتخفيف المعاناة عن الناس وعلينا ان نحقق المعادلة المطلقة فيه وكان من المفروض الا نستبعد من دخلو صندوق المعسرين وكذلك البنوك الاسلامية.

هشام البغلي: علينا النظر في الشرائح المستفيدة من عدمها وكانت هناك اجتماعات عدة للجنة المالية ثم ادخال صندوق المعسرين في القانون فلماذا تم رفعهم؟.

عدنان المطوع: نريد الانتهاء من هذا القانون حتى لا يعاد ويدرس مرة اخرى ويضاف لسجلات انجاز هذا المجلس ولابد من تشديد الرقابة على البنوك.

سعود الحريجي: الجميع ينتظر منا قدر المسؤولية وعلينا ان لا نتدخل بالتخصصات وهو اختصاص اللجنة المالية وهذا القانون اشبع الكثير من الكلام والناس اذهلت واكهلتها القروض اصبح هاجس يومي للمواطنين وعلينا ان ننتهي من هذا القانون وبالنسبة للفتاوى كل له رأي وعلينا ان ننتهي هذا الامر بالتصويت خصوصاً وان الحكومة ابدت التعاون.

يوسف الزلزلة: هناك امر يجب ان ينتبه عليه الاخوة وفيما يخص البنوك الإسلامية لم يكن هناك رأي واضح للحكومة عن هذا الامر وفيما يخص صندوق المعسرين الحكومة رفضت ادخال من شملهم الصندوق الى هذا القانون وبالنسبة للتامينات الاجتماعية هناك قانون آخر وفيما يخص البنوك الإسلامية أكدت الحكومة ان لا يلزم اثناء دفع اصل الدين لا يتغير القرض وجاءت بفتوى من بنك «بيتك» وبالنسبة لصندوق المعسرين المشكلة كانت قانونية بحته والحكومة وعدت بتقديم تعديل على صندوق المعسرين بالنسبة لمن دخلوا ولا يستطيعون الاقتراض مرة اخرى ونحن اشبعنا هذا القانون بحث ونقاش ولا نتحمل الحكومة فلس واحد والقانون سيكون حلا جذريا.

الرئيس: هناك تعقيبات على القانون.

عدنان عبدالصمد: المنصوص عليه بالقانون شيء اقر وخصوصا ان يضع في المذكرة التفسيرية ما قلته عن البنوك الاسلامية.

صلاح العتيقي: الكلام فيه كثير من المخالفات وجديته ان الدولة لا تتحمل شيئا غير صحيح فوزير المالية اكد ان الدولة تتحمل 300 مليون دينار.

خالد الشليمي: نحن نشك بمصداقية الحكومة حول تعديل صندوق المعسرين ولابد ان تتعهد بذلك.

علي العمير: على الناس ان تعرف ان من دخل البنوك الاسلامية راض عليه ومن انضم الى صندوق المعسرين كذلك.

أحمد لاري: على الحكومة ان تؤكد ما قاله رئيس اللجنة حول تعديل صندوق المعسرين وان تقدم تعهد على ذلك وخصوصا وزير المالية.

عبدالله المعيوف: من شملهم صندوق المعسرين كلهم 5 آلاف شخص ومديونياتهم 6 ملايين لماذا لا يشملهم القانون.

نبيل الفضل: ما المشكلة في ادخال اصحاب القروض في البنوك الإسلامية؟.

خالد العدوة: اقفل باب النقاش وصوت ونحن وصلنا الى الهدف ومن سيصوت اليوم سيجفف ينابيع الربا بتعديل على صندوق الاسرة وهو انشاء صندوق الاسرة لشراء ارصدة المواطنين كالبنوك الإسلامية والسجلات التجارية قبل 30 مارس 2008.

الرئيس: هذا ليس مقترحاً جديدا بل في المداولة الاولى.

يوسف الزلزلة يتلو المادة الأولى:

ويتلو الامين العام تعديلا على المادة الثانية اقتراح بتقديم بيان احصائي لاصل القروض والفوائد.

مصطفى الشمالي: النص الذي تم الاقتراح عليه افضل بكثير من الاقتراح المقدم.

عصام الدبوس: لماذا لا يتم التعديل عليه والمقصود من هذا التعديل معرفة القادة اثناء التسديد.

فيرفض المجلس الاقتراح.

وتلا الامين العام اقتراحا على المادة الثالثة وجرى التصويت عليه وكانت النتيجة كالتالي: 5 من 53 «عدم موافقة».

وتلا المقرر الفقرة الرابعة من المادة الثالثة وتم تعديلها بحيث يكون تقديم الطلبات في الصندوق من شهرين الى اربعة أشهر.

ووافق المجلس على هذا التعديل موافقة عامة.

عدنان عبدالصمد: ما يجوز قراءة المادة بعدما قدمتها رولا لكم، واعترض على هذا الاجراء ما يجوز.

يوسف الزلزلة: ما اقبل تقول لي رولا جابتلك ورقة.

رولا دشتي: تكلمت مع رئيس اللجنة المالية على عبارة سقطت سهوا وهذا ليس تعديلا.

الزلزلة: لا هناك تعديل.

وجرى التصويت على الاقتراح الحكومي: 36 من 56 «موافقة عامة».

الرئيس علي الراشد: هناك تعديلات مقدمة من الحكومة وآخر من النائب عصام الدبوس على المادة السابعة وكان التصويت 8 من 56 عدم موافقة.

الامين العام علي الكندري: هناك تعديل جديد على المادة السابعة وهي تسديد المديونية حسب المدة التي يحددها الصندوق تعديل مقدم من الحكومة.

التصويت: 36 من 56 موافقة.

رئيس اللجنة يوسف الزلزلة: تم تعديل رقم المادة السابعة واصبحت المادة الثامنة والثامنة تصبح تاسعة وتدخل مادة سابعة جديدة.

عدنان عبدالصمد: تعديل او اضافة مادة جديدة يجب التحديد سيدي الرئيس.

علي الراشد: تم الموافقة على اضافة مادة وتعديل تسلسل المواد وستبدأ بالتصويت على المداولة الثانية من القانون نداءا بالاسم:

الحضور 57، موافقة 50، عدم موافقة 4، ممتنع 3.

موافقة ويحال للحكومة.

التصويت على قانون القروض

م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع	م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد حاجي لاري	√			34	عبدالعزيز الإبراهيم			
2	الشيخ أحمد الحمود	√			35	عبدالله التميمي	√		
3	الشيخ أحمد خالد	√			36	عبدالله معيوف			√
4	أحمد المليفي				37	عدنان المطوع	√		
5	أنس الصالح	√			38	عدنان عبدالصمد	√		
6	بدر البذالي	√			39	عسكر العنزي	√		
7	سمو الشيخ جابر المبارك	√			40	عصام الدبوس	√		
8	حسين القلاف				41	علي العمير		√	
9	حماد الدوسري	√			42	علي الراشد	√		
10	حمد الهرشاني	√			43	فيصل الدويسان			
11	خالد الشطي	√			44	فيصل الكندري	√		
12	خالد الشليمي	√			45	كامل العوضي		√	
13	خالد العدوة	√			46	مبارك العرف	√		
14	خلف دميثير	√			47	مبارك الخرينج	√		
15	خليل الصالح	√			48	مبارك النجادة	√		
16	خليل عبدالله علي عبدالله	√			49	محمد الهيفي	√		
17	ذكرى الرشيدي	√			50	الشيخ محمد العبدالله	√		
18	رولا دشتي	√			51	محمد الجبري	√		
19	سالم الأذينة	√			52	محمد الرشيدي	√		
20	سعد الخنفور	√			53	مشاري الحسيني	√		
21	سعد البوص	√			54	مصطفى الشمالي	√		
22	سعدون حماد	√			55	معصومة المبارك	√		
23	سعود الحريجي	√			56	ناصر الشمري	√		
24	الشيخ سلمان حمود				57	ناصر الوري	√		
25	شريدة المعوشرجي				58	نايف الحجرف			
26	صالح عاشور	√			59	نبيل الفضل			√
27	الشيخ صباح الخالد	√			60	نواف الفزيع	√		
28	صفاء الهاشم	√			61	هاني محمد شمس	√		
29	صلاح العتيقي		√		62	هاني حسين	√		
30	طاهر الفيلكاوي	√			63	هشام البغلي	√		
31	عادل الخرافي				64	يعقوب الصانع			√
32	عبدالرحمن الجبران	√			65	يوسف الزلزلة	√		
33	عبدالحميد دشتي		√						

حضور (57) موافق (50) غير موافق (4) ممتنع (3)

إعلان توظيف

تعلن شركة كبرى عن حاجتها إلى شغل الوظائف التالية

• مهندس مدني

المتطلبات:
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية.
- خبرة في تنفيذ المشاريع الصناعية من 4 إلى 7 سنوات.
- إقامة قابلة للتحويل (لغير الكويتيين).
- رخصة قيادة كويتية.

• مراقب مدني (مساعد مهندس)

المتطلبات:
- خبرة في تنفيذ الأعمال الإنشائية والصناعية.
- خبرة لا تقل عن 10 سنوات.
- إقامة قابلة للتحويل (لغير الكويتيين).
- رخصة قيادة كويتية.

للمراجعة:
- للراغبين في التقديم يرجى إرسال السيرة الذاتية إلى البريد الالكتروني:
info.career.kw@gmail.com

للإستفسار:
تلفون: 22321426 فاكس: 22321111